

بعد مرحلة داعش وسقوط الإخوان

**نحو أجندة بحثية لدراسة
حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي**

د. حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وزايد

مقدمة

شكل ما يُعرف بـ"الربيع العربي" نقطة تحول في تطور حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، سواء لجهة وصول حركات وأحزاب إسلامية إلى سدة السلطة في بعض الدول العربية على نحو ما حدث في مصر (يونيو ٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٣) وتونس والمغرب، أو ظهور فاعلين إسلاميين جدد، أو حدوث تغير ملحوظ في الخطابات الأيديولوجية والسياسية لبعض الحركات والأحزاب الإسلامية. كما جاء التمدد الكبير لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف باسم "داعش" خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، حيث اقتطع مساحات واسعة من كل من سوريا والعراق، وأعلن قيام دولة الخلافة الإسلامية، جاء ليُمثل علامة فارقة في مسار حركات الإسلام السياسي في المنطقة، لاسيما في ظل الخصوصيات التي تميز بها هذا التنظيم مقارنة بالتنظيمات الجهادية الأخرى التي تمارس العنف والإرهاب، والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي لمواجهة بوسائل عسكرية وغير عسكرية.

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الورقة لبلورة وطرح ملامح لأجندة بحثية لدراسة الحركات والأحزاب الإسلامية في الوطن العربي في الوقت الراهن وخلال المستقبل المنظور، وذلك من خلال طرح بعض التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، وبلورة بعض القضايا والإشكاليات التي تحتاج إلى مزيد من التحليل والتفسير. وسوف تتم هذه المعالجة على ستة محاور:

أولها، خرائط الحركات والأحزاب الإسلامية ومعايير تصنيفها.

وثانيها، المفاهيم والأفكار والخطابات السياسية.

وثالثها، تقييم الأداء السياسي للإسلاميين سواء في الحكم أو المعارضة.

ورابعها، القوى الخارجية وحركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في ظل ما يُعرف بـ"الربيع العربي".

وخامسها، لغز تنظيم "داعش" وما يطرحه من تساؤلات وقضايا وإشكاليات.

وسادسها، مستقبل حركات الإسلام السياسي.

وقبل تناول كل من هذه المحاور بشيء من التفصيل، تقدم الورقة نبذة موجزة عن الملامح والمحطات الرئيسية في دراسة حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث بدأ يتصاعد دور هذه الحركات بشكل تدريجي سواء على مستوى السياسات الداخلية في عديد من الأقطار العربية، أو على المستويين الإقليمي والدولي .

تطور دراسة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: إطلالة تاريخية

بشيء من التعميم، يمكن القول: إن دراسة الحركات الإسلامية المسيسة، التي تمثل عصب ما يُعرف بـ"الإسلام السياسي" في الوطن العربي، قد مرت منذ سبعينات القرن العشرين بثلاث مراحل رئيسة، يوجد بينها قدر من التداخل¹. كانت المرحلة الأولى خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حيث بدأت تظهر الحركات الإسلامية الراديكالية تبعاً، وذلك في سياق ظاهرة أوسع أُصطلح على تسميتها بـ"الإحياء الإسلامي"، اتخذت مظاهر وتجليات عديدة، فكرية وسياسية واجتماعية وسلوكية.

وقد انصب اهتمام الباحثين خلال هذه المرحلة المبكرة على تحليل أسباب ظهور الحركات الإسلامية، والبحث في معايير تصنيفها، فضلاً عن رصد وتحليل أهم ملامحها وخصائصها من حيث خلفياتها الاجتماعية، وهياكلها التنظيمية، ومرجعياتها الدينية والعقيدية، ومنطلقاتها الفكرية، واستراتيجياتها الحركية سواء تجاه النظم الحاكمة أو المجتمعات. كما تزايد الاهتمام الأكاديمي بإعادة قراءة وتحليل أفكار سيد قطب باعتباره شكلاً ولايزال مرجعية فكرية رئيسية للحركات الإسلامية الراديكالية، حيث تبنت مقولاته عن الجاهلية والحاكمية والتكفير وغيرها، وراحت تمارس العنف والإرهاب ضد الدول والمجتمعات.

ومع حلول تسعينيات القرن العشرين، بدأت مرحلة ثانية في دراسة حركات الإسلام السياسي، امتدت حتى اندلاع انتفاضات وثورات ما يُعرف بـ"الربيع العربي". وقد ركزت الأجنداث البحثية الخاصة بدراسة الحركات الإسلامية خلال هذه المرحلة على قضايا متنوعة، من أبرزها: رصد وتحليل رؤى ومواقف الحركات المعنية تجاه قضايا ومسائل عديدة مثل الديمقراطية، والتعددية السياسية والحزبية، وحقوق المرأة والأقليات، والصراع العربي - الإسرائيلي وغيرها، فضلاً عن تحليل رؤاها ومواقفها تجاه الغرب، وتحليل سياسات الدول الغربية تجاهها وبخاصة في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من تداعيات معروفة، كان من أبرزها انتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا" في المجتمعات الغربية. ونظراً لأن هذه المرحلة شهدت بروز التنظيمات الجهادية العابرة لحدود الدول، والتي جسدها بشكل واضح "تنظيم القاعدة" من خلال فروعها وخلاياها المنتشرة داخل المنطقة العربية وخارجها، فقد حظى هذا التنظيم باهتمام استثنائي على المستوى الأكاديمي، كما هو الحال على المستوى السياسي.

كما اهتم بعض الباحثين بتقييم أداء بعض الحركات الإسلامية في عدد من الدول العربية على مستوى منظمات المجتمع المدني مثل: النقابات المهنية والجمعيات الأهلية ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والاتحادات الطلابية، فضلاً عن تقييم الأداء السياسي للحركات التي سمحت لها النظم الحاكمة بهامش من المشاركة السياسية في بعض الدول، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات، وممارسة العمل البرلماني. وفي هذا السياق، راح البعض يتحدث عن ضرورات وشروط إدماج الإسلاميين المعتدلين في العملية السياسية، فيما خُصص آخرون إلى فشل الإسلام السياسي، واهتموا برصد وتحليل مظاهر هذا الفشل وأسبابه. ونظراً لأن بعض التنظيمات الإسلامية الراديكالية في بعض الدول العربية انخرطت في مراجعات فقهية وفكرية منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، فقد اهتم بعض الباحثين بهذا الموضوع.

وعلى أثر التحولات الدراماتيكية الكبرى التي شهدتها بعض الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠، والتي دشنت ما يُعرف بـ"الربيع العربي"، وبغض النظر عن الجدل الأكاديمي حول هذا المفهوم من حيث مدى حجبيته العلمية، والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج تحته، فإن التحولات التي حدثت حتمت مقارنة الحركات الإسلامية من زوايا مغايرة لتلك التي كانت سائدة في السابق. ويمثل ذلك بدايات لمرحلة ثالثة في دراسة الحركات المعنية.

وبشيء من الإيجاز، يمكن القول: إن موجة الثورات والانتفاضات التي انطلقت من تونس، وامتدت إلى دول عربية أخرى، أطاحت نظاماً عتيده ظلت في السلطة لعقود. وعلى الرغم من أن حركات وتنظيمات الإسلام السياسي لم تطلق شرارة هذه الثورات والانتفاضات، بل إن بعضها لم يشارك فيها أصلاً، وبعضها الآخر شارك بشكل متأخر عندما باتت مسألة تغيير النظم الحاكمة محسومة. وأكثر من هذا، فإن هناك من الإسلاميين، وبخاصة في صفوف السلفيين، من رفض التظاهرات على أسس دينية، وأصدر فتاوى في هذا الشأن،^١ على الرغم من كل ذلك، فإن الحركات والأحزاب الإسلامية كانت هي الراجح الأكبر من موجة التغيير السياسي التي عصفت بالأنظمة الحاكمة في عدة دول عربية.

وقد تجسد ذلك في وصول حركات وأحزاب إسلامية إلى سدة السلطة في بعض الدول العربية كما هو الحال في مصر وتونس والمغرب (لم يتم تغيير النظام الحاكم في الأخيرة)، وتمدد دور حركات وتنظيمات إسلامية أخرى في العملية السياسية سواء في الدول المذكورة أو في غيرها، كما ظهرت أحزاب وتنظيمات إسلامية جديدة. وكان الشيء الأكثر مفاجأة في هذا السياق، هو الصعود السياسي السريع للسلفيين وبخاصة في مصر.

وعلى خلفية هذه التطورات المتسارعة، شاعت مقولات من قبيل "أن الإسلاميين خطفوا الثورات العربية"، وأن "الربيع العربي تحول إلى ربيع إسلامي"، وأن اللحظة الراهنة هي "لحظة الإسلاميين"، وذلك باعتبار أن أحزاباً وحركات إسلامية هي التي حصدت بالأساس الثمار السياسية للتحولات الكبرى التي شهدتها بعض دول المنطقة. وفي هذا السياق، فقد انصب الاهتمام الأكاديمي في الجانب الأكبر منه على تفسير فوز حركات وأحزاب إسلامية في الانتخابات ووصولها إلى السلطة في الدول المذكورة، وتحليل أهم التحديات والاستحقاقات التي يتعين عليها مواجهتها وقد انتقلت من موقع المعارضة إلى موقع السلطة والمسؤولية. وبلغة أخرى، فإن تجربة الحكم وضعت الإسلاميين على محك الاختبار العملي، فبعد عقود من ممارسة المعارضة، وانتقاد أداء النظم والحكومات السابقة، أصبحت أحزاب إسلامية في مركز السلطة والقرار، وبات يتعين عليها إثبات مصداقية شعاراتها التي رددتها طويلاً، وتأكيد مدى تميزها عن الآخرين سواء على مستوى محتوى ونوعية السياسات والبرامج التي تتبناها، أو على مستوى الأداء والفاعلية في مواجهة المشكلات والتحديات.^٢

دراسة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي

في الوقت الراهن والمستقبل المنظور

كما سبق القول، فإن المستجدات التي طالت حركات الإسلام السياسي في ظل ما يُعرف بـ"الربيع العربي" تؤسس لبداية مرحلة جديدة في دراسة هذه الحركات. ورغم أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت مواقف الإسلاميين من الثورات والانتفاضات التي شهدتها عدة دول عربية منذ أواخر عام ٢٠١٠، وحدود أدوارهم فيها على نحو ما سبق ذكره، إلا أن خبرة السنوات الأربعة الماضية فيما يتصل بمآلات الثورات والانتفاضات من ناحية، وممارسات الإسلاميين من ناحية أخرى، تطرح العديد من التساؤلات والقضايا والإشكاليات ذات الصلة بالحركات والأحزاب الإسلامية، والتي تحتاج إلى مزيد من البحث المعمق والدراسة المنهجية، مما يجعلها تشكل عناصر لأجندة بحثية بهذا الشأن. ويمكن تناولها على ستة محاور تتمثل في: الخرائط الحالية للأحزاب والحركات الإسلامية ومعايير تصنيفها، والمفاهيم والأفكار والخطابات السياسية، وتقييم الأداء السياسي للإسلاميين سواء في الحكم أو المعارضة، ومواقف بعض القوى الخارجية من حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية في ظل ما يُعرف بـ"الربيع العربي"، و لغز تنظيم "داعش" وما يطرحه من قضايا وإشكاليات، ومستقبل حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي.

الخرائط الحالية للحركات والأحزاب الإسلامية ومعايير تصنيفها

بالإضافة إلى الحركات والأحزاب الإسلامية القديمة، فقد ظهرت حركات وأحزاب جديدة في عدد من الدول العربية في أعقاب انطلاقة "الربيع العربي". ولذلك أصبحت هناك حاجة لرصد ملامح وقسمات الخرائط الراهنة للحركات والأحزاب الإسلامية، والبحث في معايير تصنيفها سواء على مستوى دراسة الحالة أو الدراسات المقارنة لاسيما وان الدائرة اتسعت، حيث ظهرت أحزاب إسلامية سلفية وأخرى صوفية. ومن خلال هذه الممارسة البحثية يمكن وضع دليل أو مرجع علمي يتضمن معلومات موثقة وتحليلات علمية عن الحركات والأحزاب الإسلامية الجديدة من حيث التعريف بقياداتها، والخلفيات الاجتماعية لأعضائها، ومنطلقاتها العقيدية والفكرية، وهياكلها التنظيمية، وبرامجها السياسية، ورواها وتصوراتها لقضايا جوهرية مثل: الدولة الوطنية والديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة والأقليات والصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقة مع الغرب، فضلاً عن رصد وتحليل ظاهرة الصراعات والانشقاقات الداخلية التي عرفها بعض هذه الحركات والأحزاب، واستراتيجياتها الحركية تجاه الدولة والمجتمع، حيث أن بعضها انخرط في العمل السياسي السلمي، وبعضها الآخر تبنى نهج العنف، وأنماط علاقاتها مع الأحزاب والحركات الأخرى سواء أكانت إسلامية أو ليبرالية أو قومية أو يسارية.^٤

كما يمكن من خلال هذه الممارسة البحثية التعرف على أهم ما يميز الحركات والتنظيمات والأحزاب الإسلامية الجديدة عن الحركات والتنظيمات والأحزاب القديمة على مستوى الفكر والممارسة، والخلفيات الاجتماعية للأعضاء، وأساليب التجنيد وبخاصة في ظل شيوع استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، فضلاً عن التعرف على الوزن السياسي الذي تمثله بعض الحركات والأحزاب الجديدة التي انخرطت في العمل السياسي في عدد من الدول العربية.

المفاهيم والأفكار والخطابات السياسية

تمثل المفاهيم والأفكار والخطابات السياسية أبعاداً هامة في دراسة الحركات والأحزاب الإسلامية ويمكن على هذا المستوى التركيز على جملة من القضايا الهامة، منها على سبيل المثال ما يلي:

١. إعادة فحص المفاهيم الشائعة استناداً إلى أسس ومقتربات علمية

على الرغم من أن مفهوم "الإسلام السياسي" من أكثر المفاهيم تداولاً منذ سنوات، إلا أنه حتى الآن لا يوجد اتفاق حوله من حيث تعريفه وتحديد دلالاته ومدى حجته العلمية، بل إن هناك من يرفض المفهوم من الأصل. وقد شهد مهرجان الجنادرية للعام ٢٠١٣ (يقام في المملكة العربية السعودية) جدلاً واسعاً حول المفهوم.° وينطبق نفس الأمر على كثير من المفاهيم الأخرى ذات الصلة بالإسلام وحركات الإسلام السياسي، والتي تعبر عن حالة من الفوضى المفاهيمية، حيث يعج هذا الحقل بمفاهيم تنطوي على كثير من الانحيازات القيمية مثل "الإسلاموية" و "الإسلام الثوري"، و "الإسلام الراديكالي" و "الإسلام المحافظ" و "الإسلام المسلح"، و "الأصولية الإسلامية" و "الأصولية الجديدة" و "الإسلام المدني" و "الإسلام الديمقراطي" و "ما بعد الإسلاموية" وغيرها. وينطوي كثير من هذه المفاهيم على خلط معيب بين الإسلام كدين سماوي يحض على السلام والوسطية والاعتدال والرفق (كلمة عنف لم ترد في القرآن الكريم)، وبين حركات وجماعات وتنظيمات توظف الدين الإسلامي لتحقيق غايات وأهداف سياسية. ويتم هذا التوظيف من خلال تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية، والخلط المتعمد بين الدين والسياسة أو بين الدعوى والسياسي، واستخدام الرموز والشعارات الدينية في الحملات الانتخابية. كما يتم من خلال تبرير ممارسة العنف والإرهاب ضد الدول والمجتمعات استناداً إلى مقولات وتأويلات دينية فاسدة.^١

ومن المؤكد أن شيوع المفاهيم سألقة الذكر في الكتابات العربية يرتبط في جانب هام منه بترجمتها عن مصادر أجنبية دونما فحص نقدي لسيرتها، وبحث في مدى حجتها الأكاديمية، وما تمثله من أهمية تحليلية وتفسيرية. ومع شيوع الاستخدام يتحول كثير من هذه المفاهيم إلى مسلمات، ويحاط بهالات من الأكاديمية الزائفة. ولذلك فإن هناك حاجة لإعادة فحص كثير من المفاهيم المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية المسيسة استناداً إلى أسس علمية تضمن مقاربة هذه المفاهيم في سياق منطلقاتها وسيرتها التاريخية من ناحية، وواقع الظاهرة موضع الدراسة من ناحية أخرى.

٢. تحليل التطور في الفكر السياسي للحركات والأحزاب الإسلامية

ينصب الاهتمام الأكاديمي هنا على الحركات والأحزاب الإسلامية التي انخرطت في العمل السياسي قبل "الربيع العربي" وبعده، والتي وصل بعضها إلى سدة السلطة في عدد من الدول العربية هي مصر وتونس والمغرب. والسؤال الرئيس هنا هو: إلى أي مدى أثرت تجربة ممارسة السلطة على الفكر السياسي للحركات والأحزاب المعنية؟. فالملاحظ أن ممارسات بعض هذه الحركات والأحزاب عكست أو جسدت اضراباً في الفكر بشأن مفاهيم وقضايا مركزية مثل: الدولة الوطنية، والديمقراطية، والتعددية الحزبية، والمواطنة، والمجتمع المدني، والتوافق الوطني. وقد برز هذا الاضطراب بشكل واضح لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر مقارنة بحزب "حركة النهضة" في تونس، وحزب "العدالة والتنمية" في المغرب.

كما برز الاضطراب الفكري بشكل أكثر وضوحاً لدى بعض التيارات السلفية التي ظلت لسنوات ترفض العمل السياسي، وترفض مفاهيم الديمقراطية والتعددية الحزبية والدولة المدنية، حيث وصمتها بالكفر والإلحاد استناداً إلى أسس ومنطلقات دينية تعتقد في صحتها، ثم فجأة راحت تهول نحو تشكيل أحزاب سياسية، وتشارك في الانتخابات، أي تخوض غمار العمل السياسي من أوسع أبوابه. والإشكالية هنا أن هذا التحول الكبير في الممارسات السياسية لهذه التيارات قد تم دونما مراجعات فقهية وفكرية جادة لفتاويها السابقة، والفتوى الدينية لا تُلغى بقرار سياسي بل تُلغى بفتوى جديدة. وعلى خلفية ذلك، فإنه هناك حاجة للتعلم في فهم وتحليل حالة الضحالة والاضطراب التي تعاني منها جل الحركات والأحزاب الإسلامية على مستوى الفكر السياسي.^٧

٣. تحليل وتقييم الخطابات السياسية للحركات والأحزاب الإسلامية

من المعروف أن الخطابات السياسية للحركات والأحزاب المعنية وثيقة الارتباط برواها العقيدية والفكرية. وهناك ثلاث قضايا بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل والتفسير بهذا الخصوص:

أولاً، حدود الاستمرارية والتغيير في الخطابات السياسية للحركات والأحزاب الإسلامية. فما الذي استجد على هذه الخطابات في مرحلة ما بعد "الربيع العربي"؟ وكيف يمكن تفسير الاستمرارية والتغيير؟ وما مدى صحة القول بأن الحركات والأحزاب الإسلامية التي انخرطت في العمل السياسي أصبحت أكثر واقعية وبرجماتية في خطاباتها ومواقفها السياسية؟ وإلى أي مدى يعكس ذلك تحولاً في الرؤى والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية؟

وثانيها، رصد وتحليل ظاهرة الازدواجية في الخطابات السياسية للأحزاب والحركات الإسلامية، فالخطاب الموجه للخارج وبخاصة الدول الغربية يختلف عن الخطاب الموجه للداخل لدى بعض هذه الحركات والأحزاب. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل واضح عند الإخوان المسلمين في مصر، وحزب "حركة النهضة" في تونس،^٨ وهي موجودة بالقطع لدى أحزاب وحركات أخرى.

وثالثها، الكشف عن الفجوات بين الخطاب والممارسة، أو بين القول والفعل. وقد تجلت هذه الظاهرة بشكل واضح لدى جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، حيث قدمت الجماعة والرئيس مرسي وعوداً كثيرة للقوى والأحزاب السياسية الأخرى، إلا أن كلاهما نكث بوعوده. ولذلك من المهم رصد وتحليل هذه الظاهرة بالنسبة للإخوان في مصر وحركات وأحزاب إسلامية أخرى في المنطقة، حيث أنها تطعن المصادقية الدينية والأخلاقية والسياسية لهذه الحركات والأحزاب.

تقييم الأداء السياسي للإسلاميين في الحكم والمعارضة

لقد تم عزل الرئيس مرسي عن السلطة في ٣/٧/٢٠١٣، أي بعد عام واحد قضاه في سدة الحكم، كما تخلى حزب "حركة النهضة" في تونس عن الحكومة في إطار توافق سياسي للخروج من الأزمة السياسية التي كادت أن تعصف بالمسار الانتقالي برمته على أثر اغتيال محمد البراهمي النائب المعارض في المجلس التأسيسي في يوليو ٢٠١٣. وبالمقابل لا يزال حزب "العدالة والتنمية" على رأس ائتلاف حكومي في المغرب. وفي جميع الحالات فإنه من المهم رصد وتحليل وتقييم الأداء السياسي للحركات والأحزاب الإسلامية سواء في ممارسة الحكم أو المعارضة، وذلك على المستويات التالية:

١. المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (الرئاسية والبرلمانية)

لقد حققت حركات وأحزاب إسلامية في كل من مصر وتونس والمغرب وليبيا الفوز في أول استحقاق انتخابي سواء رئاسي أو برلماني بعد انطلاقة "الربيع العربي". وفي ضوء ذلك، فإنه من المهم التعمق في تحليل وتفسير أسباب فوز الإسلاميين في هذه الاستحقاقات الانتخابية، الأمر جعل البعض يتحدث عن تحول "الربيع العربي" إلى "ربيع إسلامي" في مرحلة من المراحل. وفي هذا السياق، يتوجب التساؤل عن حدود العام والخاص في هذه الظاهرة. فهل هناك أسباب عامة تفسر فوز الإسلاميين في جميع الحالات المذكورة، وأسباب خاصة بكل حالة على حدة؟

وفي إطار هذه الممارسة البحثية، فإنه من المهم مواصلة رصد وتحليل وتقييم أداء الأحزاب الإسلامية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستشهدها البلدان العربية في المستقبل، وبخاصة تلك التي سبق للإسلاميين تحقيق الفوز في الانتخابات التي أُجريت فيها مثل مصر وتونس والمغرب.

ويمكن تحقيق هدفين:

أولهما، الوقوف على مدى حرية ونزاهة الانتخابات في الدول المعنية.

وثانيهما، التعرف على مدى التزام الحركات الأحزاب الإسلامية وغيرها بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بالفصل بين الدعوى والسياسي، وتجنب توظيف الدين لحساب غايات ومصالح سياسية، فضلاً عن الوزن السياسي الذي تمثله الحركات والأحزاب المعنية باعتبار أن نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة هي المحك الحقيقي للوقوف على مدى تأثير شعبية الإسلاميين بخبراتهم في ممارسة السلطة والحكم، وبخاصة في ظل فشل تجربة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وهي الجماعة الأم لكثير من الجماعات الإخوانية التي يضمها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين. وثمة قضية هامة في هذا السياق يجب ألا تغيب عن الاهتمام البحثي مفادها أن فوز الإسلاميين في الاستحقاقات الانتخابية التنافسية يُفسر في جانب منه بضعف وهشاشة القوى والأحزاب الموصوفة بـ"المدنية" من ليبرالية وقومية ويسارية.

٢. الفاعلية والكفاءة في ممارسة السلطة

يُعنى هذا المحور بفحص وتقييم أداء الحركات والأحزاب الإسلامية التي مارست - أو لا تزال تمارس - السلطة بمعايير الإنجاز المتمثل في الفاعلية والكفاءة في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي تعاني منها الدول المعنية. وهذه مسألة وثيقة الصلة بنوعية السياسات والبرامج، والفاعلية في تنفيذها، والعدالة في توزيع الأعباء والعوائد، والجدية في المساءلة والمحاسبة عن نتائج التنفيذ، ومدى توفر القيادات والكوادر المؤهلة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع. وهذا المسلك هو الذي يوفر لأي نظام سياسي ما يُعرف بـ"شرعية الإنجاز"، والإنجاز مصدر للشرعية لا يستغنى عنه أي نظام سياسي مهما كانت مصادر شرعيته الأخرى.

وفي هذا السياق، فإن هناك حاجة للتعمق في دراسة تجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر (يونيو ٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٣)، وحزب "العدالة والتنمية" في المغرب، وحزب "حركة النهضة" في تونس خلال الفترة التي تولى

فيها رئاسة الحكومة (حكومتا الجبالي والعريض). وتُعد هذه الممارسة البحثية محكاً للوقوف على مدى كفاءة الإسلاميين في ممارسة السلطة والحكم، فضلاً عن اختبار مدى حجية الشعار الأثير لديهم وهو شعار "الإسلام هو الحل" في حيز التطبيق والممارسة. وقد كانت تجربة الإخوان المسلمين في مصر كاشفة بهذا الخصوص، حيث فشلت الجماعة وحزبها "الحرية والعدالة" على الصعيد الأيديولوجي والسياسي والإداري. والفشل هنا لا يُقاس بنجاح الرئيس مرسى خلال عام في معالجة تحديات ومشكلات تراكمت على مدى عقود، بل يُقاس بدرجة النجاح في تحقيق نوع من التوافق الوطني لاجتياز المرحلة الانتقالية، وبلورة رؤية وطنية وسياسات واضحة لوقف حالة التدهور، ووضع البلاد على بداية الطريق الصحيح للتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.⁹ وعلى خلفية فشل الإخوان في مصر راح البعض يروج لمقولة تحول "الربيع العربي إلى شتاء إسلامي".¹⁰

كما أنه من المهم في هذا السياق التعمق في تحليل وتفسير العوامل التي تقف وراء الاختلاف بين تجربتي جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحزب "حركة النهضة" في تونس، حيث تم عزل الرئيس مرسى بعد عام واحد قضاؤه في السلطة، فيما استمر حزب "حركة النهضة" كأحد أبرز القوى على الساحة السياسية التونسية. ومن خلال كل ذلك وغيره يمكن التعمق في مناقشة وفحص مقولات من قبيل "فشل الإسلام السياسي"، و"أن الإسلاميين ناجحون في المعارضة وفاشلون في الحكم". وهناك أدبيات هامة بهذا الخصوص تناولت تجارب سابقة للإسلاميين في علاقتهم بالسياسة والحكم في بعض الدول العربية وغير العربية مثل أفغانستان.¹¹

ونظراً لأن جماعة الإخوان المسلمين في مصر هي الجماعة الأم لكثير من الحركات والجماعات الإسلامية خارج مصر، فالأرجح أن فشلها في تقديم نموذج ملهم لإدارة شؤون الدولة والمجتمع سوف يكون له تأثيراته على الحركات والتنظيمات الإسلامية الأخرى داخل مصر وخارجها. وتحتاج هذه المسألة إلى متابعة وبحث. فإلى أي مدى سوف تستفيد بعض الحركات والأحزاب الإسلامية من تجربة جماعة الإخوان المسلمين في مصر بحيث لا تكرر أخطائها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه التجربة على حركات وتنظيمات أخرى من زاوية فقدان الثقة في الخيار الديمقراطي وصناديق الاقتراع، بحيث تنخرط في ممارسة أعمال العنف والإرهاب؟ وبالنسبة للحركات والأحزاب الإسلامية التي اختارت طريق العمل السياسي فإن الاستحقاقات الانتخابية التي ستجرى في بعض الدول العربية خلال السنوات القليلة القادمة، والتي يمكن أن تشارك فيها أحزاب إسلامية تُعد أحد المحركات العملية للوقوف على مدى تأثير هذه الحركات والأحزاب بفشل تجربة الإخوان المسلمين في مصر.

٣. مقارنة أداء الإسلاميين في السلطة بأداء النظم والحكومات السابقة

الهدف من هذه المقارنة هو الوقوف على مدى الاستمرارية والتغيير في السياسات التي انتهجتها الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في كل مصر وتونس والمغرب، ومدى التقدم أو التراجع الذي حققته في معالجة بعض المشكلات والتحديات القائمة، وذلك مقارنة بالنظم والحكومات السابقة. فما هو الجديد الذي قدمته الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى سدة السلطة في الدول المعنية مقارنة بنظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، والحكومات السابقة في المغرب؟. وبالطبع فإن لا يمكن إحداث الفرق على صعيد مواجهة المشكلات والتحديات دون إحداث نقلة نوعية في محتوى السياسات العامة، وإجراء عملية إصلاح مؤسسي تحقق الفاعلية في تنفيذ هذه السياسات، وبخاصة في قطاعي الأمن والقضاء والقطاعات الخدمية ذات الصلة بالحياة

اليومية للمواطنين، فضلاً عن تطوير المؤسسات والتشريعات والسياسات التي من شأنها تحقيق العدالة الانتقالية وترسيخ أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون.

وفى هذا السياق، فثمة مؤشرات عديدة تشير إلى أن السياسات التي انتهجتها الأحزاب الإسلامية في السلطة سواء في مصر أو تونس أو المغرب لم تختلف كثيراً عن سياسات النظم والحكومات السابقة، مما يعنى أن المرجعية الإسلامية لهذه الأحزاب لم تسمح لها بابتداع سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية وإدارية مغايرة، وأن شعارها الأثير "الإسلام هو الحل" هو مجرد شعار انتخابي تعبوي ليس إلا، حيث أن الإسلام في أصوله الصحيحة لم يتضمن وصفات وحلولاً جاهزة لقضايا ومشكلات دنيوية متغيرة بتغير الزمان والمكان، بل تضمن مبادئ وقيماً عامة، وترك الحلول والبرامج لاجتهادات المسلمين باعتبارهم أدرى بشؤون دنياهم. وفى هذا السياق، يمكن فهم ما قاله عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب "العدالة والتنمية" بشأن تقييمه لمسيرة الإصلاح في بلاده، حيث ذكر أن "الإصلاح لم يكن بالسهولة التي كان يتصورها".^{١٢}

وفى ضوء ما سبق، تأتي أهمية دراسة تجارب الإسلاميين في السلطة بشكل علمي معمق يستند إلى منهجية مقارنة، ومؤشرات واضحة، ومعلومات وإحصاءات دقيقة عن السياسات العامة التي طبقتها الإسلاميون وهم في السلطة.

٤. حركات الإسلام السياسي في المعارضة

بعد عزل الرئيس مرسى عن السلطة، وتخلي حزب "حركة النهضة" عن الحكومة في تونس، لم يبق حزب إسلامي في سدة السلطة في المنطقة سوى حزب "العدالة والتنمية" الذى يقود حكومة ائتلافية في المغرب، مما يعنى أن أحزاب وحركات الإسلام السياسي هي خارج السلطة. ويلاحظ أن بعضها يمارس المعارضة بأساليب سلمية، فيما تنخرط تنظيمات أخرى في ممارسة العنف والإرهاب. ومن المهم في هذا السياق، رصد المستجدات على هذا الصعيد من خلال دراسات حالة ودراسات مقارنة.

ونظراً لأن هناك تنظيمات جهادية جديدة ظهرت في عديد من الدول العربية مثل مصر وليبيا وسوريا وتونس وغيرها في ظل تحولات "الربيع العربي" وتداعياته، فإن هناك حاجة للتعرف على الخلفيات الاجتماعية لأعضاء هذه التنظيمات، وأساليبها في التجنيد والتنشئة، ومصادر تمويلها وتسليحها، واستراتيجياتها الحركية...إلخ. وثمة عدة قضايا يمكن التركيز عليها بهذا الخصوص، منها: أن الجيل الجديد من التنظيمات الجهادية أكثر تسليحاً وتدريباً، حيث تخوض بعض التنظيمات مواجهات مسلحة حادة مع جيوش وقوات أمن نظامية، وتنفذ عمليات نوعية كبيرة، وذلك في دول مثل سوريا والعراق ولبنان وليبيا واليمن وغيرها. كما أن الأزمات البنيوية العميقة التي تعاني منها دول عربية عديدة وبخاصة في اليمن والمشرق العربي، والتي تجعل كيان الدولة نفسه مهدداً بالانهيار والتفكك، شكلت بيئات ملائمة لتمدد هذه التنظيمات، وأوجدت حاضنات اجتماعية لها، ناهيك عن ظهور تنظيمات معلومة مثل تنظيم "داعش" على نحو ما سيأتي ذكره.

القوى الخارجية وحركات الإسلام السياسي

تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم انكشافاً تجاه العالم الخارجي، وذلك نتيجة لعوامل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها. وفي ضوء ذلك فإنه يصعب فهم وتحليل التحولات التي شهدتها - وتشهدها - المنطقة بمعزل عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة النابعة من البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية).

وفي ضوء الخبرة التاريخية والمستجدات الراهنة، باتت هناك حاجة للتعلم في دراسة وتحليل وتقييم حدود الاستمرارية والتغيير في مواقف القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحركات والأحزاب الإسلامية وبخاصة تلك التي وصلت إلى سدة السلطة. وثمة أسئلة عديدة يمكن طرحها بهذا الخصوص، منها على سبيل المثال: لماذا راهنت الولايات المتحدة الأمريكية على حكم الإخوان المسلمين في مصر؟ وكيف أسهمت السياسة الأمريكية تجاه سوريا في تعزيز نفوذ تنظيم "داعش"؟... إلخ. كما أنه من المهم في هذا السياق مقارنة رؤى ومواقف الحركات والأحزاب الإسلامية تجاه الغرب بعد وصولها للسلطة برواها ومواقفها تجاهه قبل ذلك.

ونظراً لأن كلاً من تركيا وإيران لها سياستها ومواقفها تجاه حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، سواء تلك التي وصلت إلى السلطة أو غيرها، فإن أية أجندة بحثية جادة لدراسة مستجدات حركات الإسلام السياسي لابد وأن تأخذ هذا المتغير بعين الاعتبار بحيث يتم الوقوف على الثوابت والمتغيرات في سياسات ومواقف كل من تركيا وإيران تجاه الحركات والأحزاب المعنية، وطبيعة المحددات الحاكمة لهذه السياسات والمواقف.

وبالإضافة إلى ما سبق، وعلى الرغم من النجاحات الانتخابية الكبيرة التي حققها حزب "العدالة والتنمية" في تركيا، فإنه من المهم إعادة تقييم هذا النموذج في ضوء التطورات التي شهدتها البلاد خلال الآونة الأخيرة، والتي ارتبطت في جانب منها بقضايا الفساد، وبتزايد النزعة التسلطية لحزب "العدالة والتنمية"، والتي وصلت إلى حد قيام حكومة أردوغان بإغلاق "تويتر" في مارس ٢٠١٤. ومن خلال هذه الممارسة البحثية يمكن الإجابة بشكل علمي على السؤال التالي: ماذا تبقى من تجربة حزب "العدالة والتنمية" في تركيا، التي يراها كثيرون بمثابة النموذج الذي يجب أن تقتديه الحركات والأحزاب الإسلامية في الوطن العربي؟ وإلى أي مدى يمكن استنساخ تجربة حزب "العدالة والتنمية" التركي في البلدان العربية أخذاً بعين الاعتبار خصوصيات هذه التجربة؟

لغز "داعش"

يمثل "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف باسم "داعش"، والذي غير اسمه في يونيو ٢٠١٤ إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، علامة فارقة في تطور حركات وتنظيمات الإسلام السياسي، ولذلك فإن هناك حاجة لدراسته بشكل علمي معمق لاسيما وأن معظم المنشور عنه باللغة العربية عبارة عن مقالات ومواد صحفية وإعلامية أو تقارير موجزة في بعض الدوريات وعلى مواقع بعض المؤسسات البحثية. ومما يضيف على دراسة التنظيم أهمية خاصة أنه يُعد حالياً التنظيم الأكثر قوة من حيث القدرات والمعدات العسكرية، والتي استولى على جانب هام منها من الجيشين العراقي والسوري، والأكثر ثراءً من حيث الإمكانيات المالية، والأكثر عولمةً من حيث الخلفيات الاجتماعية لأعضائه، حيث يضم أعضاءً ينتمون إلى سوريا والعراق وعشرات الدول

العربية والأجنبية بما في ذلك فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا. كما استطاع التنظيم خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ توسيع دائرة نفوذه، حيث اقتطع مساحات واسعة وصلت إلى حوالى ثلث كل من سوريا والعراق، وأعلن قيام ما اعتبره دولة الخلافة الإسلامية عليها، ونصب زعيمه أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين. وارتكب التنظيم الكثير من العمليات البربرية والهمجية ضد السكان المحليين وبعض المواطنين الغربيين الذين دُبحوا على الهواء بدم بارد.

ومع تصاعد الخطورة التي بات يشكلها التنظيم، بادرت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي من أجل مواجهته وسط توقعات بأن هذه المواجهة سوف تستغرق فترة زمنية طويلة. وفي ضوء ذلك، فإن هناك عدة قضايا وإشكاليات يمكن التركيز عليها عند دراسة تنظيم "داعش":

أولاً، قدرة التنظيم على استقطاب وتجنيد أعداد كبيرة من شباب بعض الدول الغربية في صفوفه، والوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق ذلك. وإذا كان انخراط فئات من الشباب الذين ينتمون إلى عديد من الدول العربية في صفوف "داعش" أمر سهل فهمه، فالسؤال المهم هنا هو: ما الذي يدفع مرافقين وشباباً يعيشون في مجتمعات غربية يُفترض أنها تتمتع بالحرية والديمقراطية والتنمية بالانضمام إلى تنظيم متطرف يمارس العنف والإرهاب مثل "داعش"؟ وما هي الخلفيات الاجتماعية للمعنيين؟ وما هي أساليب التجنيد التي يعتمد عليها التنظيم؟ وكيف يوظف الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في هذا المجال؟

وثانيها، العوامل الجوهرية التي تقف خلف سرعة تمدد التنظيم في كل من سورية والعراق. وهنا لا بد من أخذ الإطار السياسي والاجتماعي بعين الاعتبار، حيث تمدد التنظيم في دولتين تعانيان من عجز السلطة المركزية وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على إقليم الدولة، فضلاً عن ارتباط الصراع داخل كل منها بأبعاد طائفية ومذهبية، استغلها التنظيم في توسيع دائرة حاضنته الاجتماعية المحلية وبخاصة في العراق، حيث عانى السنة كثيراً من جراء السياسات الطائفية التي انتهجتها الحكومة العراقية السابقة (حكومة المالكي)، والتي قامت على أساس تهميش السنة وإقصائهم.

وثالثها، مصادر تمويل تنظيم "داعش" وتسليحه، والتي جعلته الأكثر ثراءً، والأكثر قوة وتسليحاً مقارنة بالتنظيمات الجهادية الأخرى، الأمر الذي مكنه من أن يخوض منذ أغسطس ٢٠١٤ حرباً على جبهتين في سوريا والعراق، وهي حرب ينخرط فيها تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كانت بعض المقالات والتقارير تشير إلى انخراط التنظيم من بيع كميات من النفط في السوق السوداء، وهو نطف مستخرج من حقول تقع ضمن الأراضي التي سيطر عليها في كل من سوريا والعراق، وقيامه بفرض ضرائب على السكان المحليين، والحصول على مبالغ مالية كفدية مقابل إطلاق سراح رهائن مختطفين، ونهب بعض المصارف في الموصل وغيرها، فضلاً عن سيطرته على كميات كبيرة من الأسلحة التي خلفتها وحدات الجيش العراقي التي غادرت مواقعها على أثر تقدم "داعش" في الموصل ومناطق عراقية أخرى في يونيو ٢٠١٤، إذا كانت مقالات وتقارير تشير إلى كل ذلك وغيره، فإن هناك حاجة للتعلمق في بحث مسألة تمويل تنظيم "داعش" وتسليحه استناداً إلى معلومات دقيقة وموثقة.^{١٣}

ورابعها، مستقبل التنظيم في ضوء الحرب التي يشنها ضده التحالف الدولي، وهي حرب ستكون طويلة وستشهد تقدماً وانتكاسات حسب تقديرات الإدارة الأمريكية وغيرها. كما أن هناك قناعة راسخة مفادها أن

الضربات الجوية لا تكفي بمفردها للقضاء على التنظيم. لكن التحدي الأكبر هنا يتمثل في أن الحل العسكري قد يقضى في نهاية المطاف على القدرات العسكرية لتنظيم "داعش"، وقد يؤدي إلى القضاء على عدد كبير من قياداته وأعضائه، إلا أنه لا يكفي للقضاء على الأفكار التي يتبناها التنظيم، والبيئات الاجتماعية والسياسية التي سمحت له بالتمدد والانتشار، لأن ذلك يحتاج إلى استراتيجيات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وإعلامية. ولا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار درس خبرة الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها الكثير من دول العالم، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث أنها لم تقض على تنظيم القاعدة، الذي تحول إلى شبكة، كما أنها لم تضع نهاية لحركة طالبان أفغانستان، التي باتت تشكل رقماً صعباً، وتحدياً كبيراً للنظام الحاكم في كابول.

مستقبل حركات الإسلام السياسي

ليس من السهل استشراف مستقبل حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي، وذلك بسبب تعدد وتنوع الحركات والأحزاب الإسلامية من حيث مرجعياتها العقيدية والفكرية، وخلفياتها الاجتماعية، وأهدافها، واستراتيجياتها الحركية تجاه كل من الدولة والمجتمع، وتباين مسارات تطورها في مرحلة ما بعد "الربيع العربي". ونظراً لكثرة التنظيمات وتناسلها وانشقاقاتها فقد باتت مسألة تحديد خرائطها التنظيمية صعبة ومعقدة.⁴ ولذلك يصعب الحديث عن مستقبل واحد لحركات الإسلام السياسي، بل الأدق هو الحديث مستقبلات متعددة، أو مسارات متعددة محتملة لمستقبل الحركات المعنية، لكل منها شروطه وتداعياته. كما أن المعطيات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية داخل كل دولة سوف يكون لها التأثير الأكبر في صياغة مستقبل الحركات الإسلامية فيها.

وفي ضوء ما سبق، فإن استشراف مستقبل حركات الإسلام السياسي يتطلب التركيز على بعدين:

أولهما، البحث في المحددات الحاكمة لهذا المستقبل أو العوامل المؤثرة فيه سواء تعلقت بالحركات والأحزاب المعنية من حيث عناصر القوة التي تتمتع بها وجوانب الضعف التي تعاني منها، ومدى قدرتها على التجديد الفكري والسياسي والتكيف مع المعطيات الجديدة، فضلاً عن حدود نجاحها أو فشلها في ممارسة الحكم أو المعارضة، وأسباب هذا النجاح أو الفشل، أو تعلقت بفاعلية النظم الحاكمة وقدرتها على خلق وتكريس شرعية الإنجاز، فضلاً عن سياساتها تجاه الحركات المعنية، والتي يمكن أن تتراوح بين الاحتواء والإقصاء، ولكل منهما درجاته وشروطه ومتطلباته وتداعياته.

وفي هذا الإطار، فإن مستقبل الدولة والنظام الحاكمة في كل من مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والسودان وليبيا وغيرها يُعد من العوامل الجوهرية ذات التأثير في مستقبل حركات الإسلام السياسي، حيث تؤكد الخبرة التاريخية أن الدول الضعيفة والفاشلة تمثل ملاذات آمنة لتمدد القوى والتنظيمات الجهادية التي تمارس العنف والإرهاب، وكذلك عصابات الجريمة المنظمة. ومن هنا فإنه يتعين مقارنة مستقبل حركات الإسلام السياسي في ضوء النظر إلى مستقبل ما يسميه البعض بـ "الثورات الناقصة" في الوطن العربي، حيث آلت الأوضاع في دول مثل اليمن وسوريا وليبيا إلى صراعات داخلية حادة باتت تهدد وجود الدولة ذاته.¹⁰

وثانيهما، تحديد السيناريوهات أو المسارات المحتملة لمستقبل حركات الإسلام السياسي، ويمكن أن تكون سيناريوهات أو مسارات مشروطة، بمعنى أن تحققها معلق على توفر معطيات وشروط معينة.

وفي سياق هذه الممارسة البحثية، يمكن فحص وتمحيص بعض المقولات التي يطرحها البعض من قبيل "ما بعد الإسلامية" و"نهاية الإسلام السياسي" و"الإسلام المدني كبديل للإسلامية". ومثل هذه المقولات يتعين مقاربتها في ضوء قضيتين هامتين: أولاهما، استمرار تعقيدات وتشابكات العلاقة بين الدين والسياسة في الوطن العربي. وثانيتهما، التعدد والتنوع في خبرات الحركات والأحزاب الإسلامية وتجاربها سواء على صعيد ممارسة السلطة، أو الانخراط في المعارضة، فضلاً عن امتلاك حركات وأحزاب إسلامية في عديد من الدول العربية لقواعد اجتماعية أوسع بكثير من قواعد غالبية الأحزاب الليبرالية والقومية واليسارية.^{١٦}

وفي هذا السياق، يرى البعض أنه قد تتناقض شعبية الإسلاميين، وقد يتراجع الوزن السياسي لأحزاب وحركات إسلامية، بحيث لا تحقق الفوز الذي حققته في أول انتخابات بعد إطاحة النظم السابقة، وقد تندثر تنظيمات إسلامية كما حدث في السابق، إلا أن كل ذلك لا يعني بحال من الأحوال القفز إلى استنتاج متسرع مفاده نهاية الإسلام السياسي، ففشل بعض الحركات والأحزاب الإسلامية في ممارسة السلطة والحكم شيء، ونهاية الإسلام السياسي شيء آخر.^{١٧}

وبناءً عليه، فإنه من المهم أن يهتم الباحثون باستكشاف وبلورة المعطيات والشروط التي ستسمح لحركات إسلامية بمواصلة الانخراط في العملية السياسية ضمن النظم والقوانين المعمول بها في بعض الدول، وتلك التي ستدفع حركات وتنظيمات أخرى للاستمرار في ممارسة العنف ضد الدول والمجتمعات، فضلاً عن رصد احتمالات الصراعات والانشقاقات داخل بعض الحركات، مما قد يفضي إلى انشطارتها وتفككها.

وتمثل دراسة مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في مصر قضية مركزية في هذا الإطار باعتبارها الجماعة الأم لكثير من التنظيمات والجماعات الإخوانية خارج مصر، ناهيك عن كثرة العوامل والتعقيدات ذات الصلة بمستقبلها وبخاصة فيما يتصل بحجم قاعدتها الاجتماعية دخل مصر، ورفض قطاعات شعبية واسعة لها، وموقفها من السلطة الحاكمة وموقف السلطة منها، والخلافات الجيلية في صفوفها، وغياب غالبية قياداتها سواء وراء القضبان أو بالهروب خارج مصر، واتساع نطاق التصييق عليها على الصعيد العربي والدولي.^{١٨}

ونظراً لأن التنظيمات الجهادية في كل من سوريا والعراق استقطبت فئات من الشباب الذين ينتمون إلى عديد من البلدان العربية وغير العربية في صفوفها، فإن ليس من المستبعد إن تشهد هذه الدول في فترات تالية ظهور تنظيمات جهادية جديدة، يشكل العائدون من سوريا والعراق عمودها الفقري. وهذه مسألة تحتاج إلى رصد ومتابعة.

خاتمة

شكلت موجة الثورات والانفضاض التي شهدها العالم العربي منذ أواخر عام ٢٠١٠، والتي دشنت ما بات يُعرف بـ"الربيع العربي"، بدايةً لمرحلة جديدة في دراسة حركات وأحزاب الإسلام السياسي، وذلك نظراً لكثرة المستجدات التي طالت هذه الحركات والأحزاب. وقد حاولت هذه الورقة بلورة ملامح لأجندة بحثية بشأن دراسة الحركات المعنية في الوقت الراهن وخلال المستقبل المنظور، وذلك من خلال طرح بعض التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات، وبلورة بعض القضايا والإشكاليات التي تحتاج إلى مزيد من الفحص والتحليل والتفسير.

وفي جميع الحالات فإن المرحلة الجديدة في دراسة حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي تتطلب القيام بمراجعات نقدية جادة لترسانة المفاهيم السائدة في هذا المجال، وكذلك المقتربات النظرية والمنهجية التي تم الاعتماد عليها في السابق، فضلاً عن التعميمات والأحكام القطعية التي انتهى إليها البعض بشأن دراسة واحدة من أكثر الظواهر تعقيداً وتشابكاً وتنوعاً في العالم العربي. كما تتطلب النظر إلى مستقبل الحركات والأحزاب المعنية في ضوء مستقبل التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة وبخاصة في ظل التحديات الهائلة التي باتت تشكل تهديداً جوهرياً لكيان العديد من الدول، وتعثّر عملية التحول الديمقراطي، وكثرة التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية) في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في غالبية هذه الدول.

إن المرحلة الجديدة في دراسة حركات الإسلام السياسي تقتضي الانطلاق من منهجيات مركبة تقوم على الجمع والمزوجة بين مفاهيم وإسهامات نظرية مرتبطة بعلوم وحقول معرفية عديدة مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع السياسي وعلم النفس السياسي والدراسات الأمنية وغيرها، فضلاً عن الجمع والمزوجة بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية في التحليل، وكذلك الجمع بين دراسات الحالة والدراسات المقارنة. وكل ذلك وغيره يمكن أن يتحقق على نحو أفضل من خلال مشاريع وبرامج بحثية جادة (وليست ورقية) تقوم على تصميمها وتنفيذها مراكز بحثية متخصصة ومعينة بدراسة الإسلام السياسي.

فهل مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية التي يعج بها العالم العربي قادرة على القيام بدور فعال في هذا المجال؟ سؤال نترك إجابته للمستقبل!

الهوامش

^١ . هناك كم هائل من الأدبيات التي تناولت الحركات الإسلامية، وتتبع ظروف نشأتها ومرآحلتطورها وأنماطعلاقاتهابالنظمالحاكمة، انظر على سبيل المثال:

د. عبد الغنى عماد (إشراف)، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي - مجلدان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٣)؛ د. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، الفصل الخامس؛ د. أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٥)؛ هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، **التيار الإسلامي في الخليج العربي: دراسة تاريخية** (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط١، ٢٠١٠).

Shahram Akbarzadeh (ed.), **Routledge Handbook of Political Islam** (New York: Routledge, 2012); John Calvert, **Islamism: A Documentary and Reference Guide** (Westport, CT: Greenwood Press, 2008); Barry Rubin, **Guide to Islamist Movements - 2 Volumes** (New York: M.E. Sharpe, Inc., 2010); Barry Rubin, (ed.), **Islamic Political and Social Movements: Volume III – The Middle East** (London: Routledge, 2013).

^٢ لمزيد من التفاصيل حول دور الإسلاميين في الثورات والانتفاضات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠، انظر على سبيل المثال: د. محمد أبو رمان، **السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٣)؛ بلال التليدي، **الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢)؛ د. عبد الغنى عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٣)، ص ٩٧ - ١٠٩؛ محمد حلمي عبد الوهاب، "السلفيون والثورة.. أي دور سياسي؟!"، في: مجموعة من الباحثين، **مصر وإسلاميها بعد ثورة ٢٥ يناير** (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١١)، ص ٢٣ - ٢٨؛ أميمة عبد اللطيف، "الإسلاميون والثورة"، في: مجموعة مؤلفين، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٢)، الفصل الثامن؛ إبراهيم الهضيبي، "الإسلام السياسي أثناء الثورة وبعدها"، في: د. بهجت قرني (إشراف وتحرير)، **الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٢)، الفصل الخامس.

^٣ لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

مجموعة من الباحثين، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية** (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، ٢٠١٢)؛ مجموعة مؤلفين، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب** (الدوحة وبيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٣).

Adeed Dawisha, **The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy, and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus** (New York: W.W. Norton & Company, 2013); John R. Bradley, **After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts** (New York: Palgrave Macmillan, 2012); Fawaz A. Gerges, "The Islamist Moment: From Islamic State to Civil Islam?," **Political Science Quarterly**, Volume 128, Number 3 (2013); Lin Noueihed and Alex Warren, **The Battle of the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of A New Era** (New Haven: Yale University Press, 2012), Chapter 11.

^٤ انظر محاولة لرصد وتحليل خريطة الفاعلين الإسلاميين في مصر في:

خليل العناني، "دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير"، **دراسة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢، ص ٢٣ - ٦١.

^٥ لمزيد من التفاصيل، انظر:

رضوان السيد، "نقاش حول مصطلح الإسلام السياسي"، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٤/٢/٢١؛ د. صالح بن عبد الله بن حميد، "حول مصطلح الإسلام السياسي .. نقاش إلى نقاش"، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٤/٢/٢٥؛ بدر الخريف، "جدل الإسلام السياسي في الجندرية"، **جريدة الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٤/٢/١٥.

^٦ انظر مقاربة حديثة لبعض هذه المفاهيم في:

Amel Boubekeur and Olivier Roy, "Introduction: Whatever Happened to the Islamists or .. Political Islam Itself," in: Amel Boubekeur and Olivier Roy (eds.), **Whatever Happened to the Islamists?: Salafis, Heavy Metal Muslims and the Lure of Consumerist Islam** (New York: Columbia University Press, 2012), pp. 3 – 6; Bassam Tibi, **Islamism and Islam** (New Haven: Yale University Press, 2012).

^٧ هناك جهود بحثية محدودة في هذا الشأن، انظر على سبيل المثال:

هاني نسيرة، "السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة"، **كراسات استراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم ٢٢٠، ٢٠١١؛ د. حسنين توفيق إبراهيم، "السلفيون والمواطنة: اضطراب الرؤية وغياب المراجعات الفقهية"، **كراسات استراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٤١، ٢٠١٣.

^٨ لمزيد من التفاصيل، انظر:

ديفيد بلوك، "ازدواجية خطاب جماعة الإخوان المسلمين في مصر"، في: مجموعة من الباحثين، **مصر وإسلاميها بعد ثورة ٢٥ يناير**، مرجع سابق، ٢٢١ - ٢٢٤.

^٩ . هناك دراسات علمية محدودة حاولت تقييم تجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر، انظر على سبيل المثال: خليل العناني، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى"، *مجلة سياسات عربية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

Muqtedar Khan, "Islam, Democracy and Islamism after the Counterrevolution in Egypt," *Middle East Policy*, Vol. XXI, No. 1 (Spring 2014); Ashraf El-Sherif, "The Egyptian Muslim Brotherhood's Failures," *Carnegie Endowment for International Peace*, July 2014.

^{١٠} . انظر على سبيل المثال:

Raphael Israeli, *From Arab Spring to Islamic Winter* (London: Transaction Publishers, 2013), pp. xi – xix.

^{١١} . انظر على سبيل المثال:

رانكاكيه ونيكولاس غفوسديف، *نشوء الإسلام السياسي الراديكالي وانتهياره*، ترجمة حسان بستاني (بيروت: دار الساقى، ط١، ٢٠٠٥).
Graham E. Fuller, *The Future of Political Islam* (Macmillan: Palgrave, 2003), Chapter 6.

^{١٢} . انظر:

جريدة الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠١٤/٢/٢٢.

^{١٣} . انظر على سبيل المثال:

Mona Alami, "The Islamic State and the cost of Governing," *Sada*, Carnegie Endowment for International Peace, September 4, 2014.

^{١٤} . لمزيد من التفاصيل حول معايير تصنيف الحركات الإسلامية، انظر:

ضياء رشوان (رئيس التحرير)، *دليل الحركات الإسلامية في العالم* (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الأول، ط٢، ٢٠٠٦)، ص ص ١٥-٢٤.

^{١٥} . لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the Middle East* (New York: Public Affairs, 2012); John Davis, (ed.), *The Arab Spring and Arab Thaw: Unfinished Revolutions and the Quest for Democracy* (Surrey: Ashgate Publishing Limited, 2013).

^{١٦} . لمزيد من التفاصيل حول مقولة "ما بعد الإسلامية" أو "ما بعد الإسلاميين"، انظر:

Asef Bayat, *Post – Islamism: The Changing Faces of Political Islam* (Oxford: Oxford University Press, 2013); Are Knudsen and Basem Ezbidi, (eds.), *Popular Protest in the Middle East: Islamism and Post – Islamist Politics* (London: I.B. Tauris & Co. Ltd, 2014); Bassam Tibi, *Islamism and Islam* (New Haven: Yale University Press, 2012), Chapter 9.

^{١٧} . لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. سعد الدين إبراهيم، "خسوف الإسلام السياسي ... الإخوان المسلمون نموذجاً"، *مجلة الديمقراطية*، العدد ٥٥ (يوليو ٢٠١٤)؛ د. فواز جرجس، "نعى متعجل للإسلام السياسي"، ترجمة د. خالد صقر، *ترجمات*، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣/٣/٩.

^{١٨} . هناك محاولات أكاديمية محدودة لاستشراف مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، انظر على سبيل المثال:

خليل العناني، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى"، *مجلة سياسات عربية*، العدد ٤ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)؛ د. جمال عبد الجواد، "المنحة الثالثة.. انشطار الإخوان"، *مجلة الديمقراطية*، العدد ٥٤ (أبريل ٢٠١٤).

Ashraf El - Sherif, "What Path Will Egypt's Muslim Brotherhood Choose," *Article*, Carnegie Endowment for International Peace, September 23, 2013, pp. 4 - 5.